المحاضرة 4: القياس في اللغة

القياس: (العقل)

لقد ذكرنا أنّ أوّل أدلة أصول النحو هو السماع، والقياس هو ثاني الأدلة الإجمالية، وهو مصطلح له في أعمال النحويين نسب عريق؛ إذ يبدأ مع ميلاد النحو، ويساير نشأته وتطوره، ولقد مدحه الكيسائي بقوله:« إنما النحو قياس يُتبع ».

تعريف القياس:

لغة: مِن« قاس الشيءَ يقيسُه قيساً وقياساً و اقتاسه، وقَيَسَهُ إذا قَدَرَه على مثاله ...والمقياس المقدار،...المقايسة مفاعلة من القياس... ويقال قايَستُ بين شيئين إذا قادرت بينهما » .

اصطلاحا: يقول عنه ابن جني :« ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب، ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت (قام زيدٌ) أجزت (ظَرُفَ بِشْرٌ)، و(كَرُمَ خالدٌ) » .

وعرفه الأنباري، فقال:«أما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم؛ وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه» .

أما السيوطي فيضيف إلى تعريف الأنباري أقوالا كثيرة منها:« قال صاحب المستوفى:« كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر» . ويعرفه صالح بلعيد فيقول:« حمل كلامنا على كلام سابق في صوغ المادة وفروعها، وضبط حروفها وترتيب كلماتها، وهذا لمجاراة كلام الأولين في طرائقهم اللغوية بحمل كلامنا على كلامهم، أي النسج على منوال كلام العرب» .

وقيل عنه : القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة بينهما بهد تأكيد الحكم النحوي .

مراحل تطور القياس:

لقد مرّ القياس بمراحل شأنه شأن كل علم، ويمكن تتبع هذا من أعمال النحويين:

1)- اتفق النحاة على أن أول من عرف بالقياس هو عبد الله بن أبي إسحاق حتى قيل عنه أنه «أول من بعج النحو ومدّ القياس » وقال عنه ابن سلام الحمجي: «أن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها » .

وقال عنه أيضا :« قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا، قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق يعني: السويق، قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس» .

ومن قياسات ابن أبي إسحاق : قال ابن سلام :«أخبرني يونس أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشَامِ تَضْرِبُنا بِصاحبٍ كَنديفِ القُطنِ منثُورِ

على عمائِمنَا يُلقَى وأرحُلِنَا على زواحِفَ تُزْجِى مُخّها زيرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت إنما هي (زَيرُ) وكذلك قياس في هذا الموضع وقال يونس: والذي قال حسن جائز. فلما ألحوا على الفرزدق قال:(على زواحف نزجيها محاسير) قال: ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول » .

وقال يونس بن جبيب : قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق :

وَعَضَّ زمانٌ يا بنَ مَرْوانَ لم يدعْ منَ المالِ إلاّ مسحتًا أو مجرفُ

ويروى (مخلفُ)... ويروى أن ابن أبي إسحاق سأل الفرزدق عن وجه رفعه (مجرفُ) فأجابه غاضبا على ما يسوءك ويسوءك .

المرحلة الثانية:

قال ابن جني عن الخليل بن أحمد:« كاشف قناع القياس في علمه » . وقال عنه سعيد الأفغاني:« لم تستكثر أن يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة في النحو، بحيث يرجع إله الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومنهجه، وتجد في كتاب سيبويه أنماطا كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى» . وتقول منه الدكتورة من إلياس:« وعماد المنهج النحوي عند الخليل وصاحبه بعد تصنيف الكلم إلى زُمر نكرتان هما عمود القياس الذي يكاد يكون لباب منهجهما- كما تقدّم-وهما فكرة العامل وفكرة الأصول والفروع، وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس» . ويقال وقد أخذت فكرة القياس في النحو تنمو

نموا مطردا منذ عهد الطبقة الثالثة البصرية والطبقة الأولى الكوفية وكان الخليل إمام هذا العصر في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وفي كتاب العين شيء من هذه البحوث مختلط بالمباحث اللغوية .

المرحلة الثالثة :

يرى كثير من النحويين أن المرحلة الثالثة من مراحل تطور القياس تبدأ بعهد ابن السراج وأبي علي الفارسي، ففي هذه الحقبة بدأ التفاعل الحقيقي بين الفكر الإسلامي والأفكار الأخرى الوافدة وخاصة الفكر الإغريقي، فأصبح القياس يدل على العلمية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر والنصوص ببعض كما اتخذ طابعا شكليا أقرب إلى المفهوم المنطقي .

ويقال:« إن ابن السراج من أوائل من تأثر من البصريين بالمنطق، فقد جاء عنه أنه عزف فترة عن دراسة النحو ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق، وتلقاها عن أبي نصر الفارابي كما أخذ الفارابي عليه النحو، وقد ألف كتابه (الأصول في النحو) وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقتين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة لتركه النظر في النحو» .

أما أبو علي الفارسي فيروى عنه أنه كان يقول:« لئن أخطأ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس» .

<u>وظيفة القياس :</u>

يقوم الإنسان بعملية فكرية؛ حيث يجري بمقتضاها إجراء عملية قياس الفرع على الأصل للحكم على الفرع، بأنه موافق للأصل، وبالتالي موافق لقواعد النحو، ويجري هذا على الاستعمال المطّرد الذي يعمل على الثراء اللغوي، وتنمية الألفاظ.

والقياس عملية عقلية أثبت البحث الحديث في ميدان اللغويات أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها، وهو عملية إبداعية يمدّ اللغة صيغا وتراكيب لم تكن موجودة من قبل، وهو ما يجعلها أي اللغة حية تواكب التطور.

<u>أركان القياس :</u> فأركان القياس، هي أجزاؤه التي لا يتم إلا بها، وهي أربعة :

1)- أصل، وهو المقيس عليه -2) فرع، وهو المقيس -3) حكم ، -4) علة جامعة بين الأصل والفرع.

<u>- الأصل :(المقيس عليه)</u>

المصطلحان وافدان من عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين ، فالمقيس عليه

عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين ، أما في القياس النحوي فالمصطلحان مستعملان بمعنى واحد، لكن الأصل أهم من المقيس عليه.

شروط الأصل:

1- لابد أن يكون الأصل مبنيا على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه، لأنّ القياس والأصل هو الحمل عل الأكثر، ولأنه لا يصح القياس على النادر، لكن حدّ الكثرة غير محدد بدقة مما أوقع الخلاف بين النحويين، كما في مسألة جرّ (رُبّ) للضمير إذا اختلف في شذوذه وقلته وقياسه مثل(رُبّه رُجُلاً نبيلا صادفته)، رجح هذا السيوطي، وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ، وقال عنه عباس حسن: وأنه لا يجر غالبا إلا الاسم الظاهر النكرة، وقد وردت أمثلة قليلة،لا يحسن القياس عليها .

2- لا يصح القياس على الشاذ نطقا وتركا، فليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه، فما لا يصح القياس عليه نطقا، وإن كثر (قرشي) و(ثقفي) في النسب إلى(قريش)، و(ثقيف) فلا يقاس عليه، لأن القياس عدم حذف اللام الصحيحة مثل: (رُدَين)،(رُدَيْني)، ولا يقاس على الشاذ(حسين) و(كريم). أما تركا فقد استغنت العرب عن ماضي (يذر) بـ (ترك) فلا يقاس عن ماضي (يزن) و(يقف)، فالشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية .

3- يجوز القياس على المختلف فيه اعتبارا للقول به لدليل فهو عند قائله كالمتفق عليه،

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدلّ على أن(إلاّ) تنصب المستثنى، فتقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب، ك(يا) في النداء ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال:إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مقدر .

الفرع(المقيس) :

الفرع هو الركن الثاني من أركان عملية القياس يسميه المتكلمون مقيسا، والأصوليون فرعا، ويأخذ النحاة بالاسمين معا، وإن كانت تسمية الفقهاء الأصوليين هي الغالبة على أعمال النحويين .

وللمقيس صورتان : أولاهما أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم ،لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

وثانيتهما: أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علّة كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلّة الإسناد، فيكون الحكم الرفع .

وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلّة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.

العلّة :

هي: ما يجمع بين الأصل والفرع، وفي عملية القياس تأخذ العلّة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حدة، فمشابهة نائب الفاعل للفاعل يعبّر عنها بالإسناد، ومشابهة (إنّ) في العمل للفعل يعبّر عنها بكون (إنّ) مبنيّة، ومكونة من ثلاثة أحرف، ومتضمنة معنى الفعل، وتستلزم معمولها استلزام الفعل لفاعلة فالعلة هنا مركبة .

صور القياس:

قياس فرع على أصل :

1)- لعل قياس فرع على أصل من أكثر صور القياس شيوعا في النحو، ومن أمثلته حديث النحويين عن أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ في الرفع أصل والفاعل فرع عليه؛ لأنّه مبدوء به في الكلام ، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، والمبتدأ عامل ومعمول، والفاعل معمول لا عامل، وخبر المبتدأ مؤخر عن المبتدأ، أما خبر الفاعل الذي هو الفعل في المعني لأنه مسند فمقدم على الفاعل .

ولقد حدث خلاق بين النحويين في قياس فعل الأمر، فبعد الاتفاق على أنّه فرع المضارع اشتقاقا، أختلف في بنائه وإعرابه، فذهب الكوفيون إلى أنّه معرب لأنّ الأصل في المضارع الإعراب، وهو بعضه، ولا مقتضى لبنائه، وذهب البصريون إلى أنّه مبني، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل، فهو مبني، ومقتضى لإعرابه .

2)- قياس فرع على فرع:

في هذا النمط من القياس يصبح الفرع أصلا لفرع جديد، ومن أمثلته عدً النحاة(كان) فرعا في العمل على الفعل، وعدً(ليس) فرعا على(كان) في العمل، وعدً(ما) العاملة عمل ليس فرعا على(ليس) في العمل .

3)- قياس أصل على أصل.

كما قاس النحاة الفرع على الفرع قاسوا الأصل على الأصل، ويسمون هذه الصورة من القياس(التقارض)، وهو أن يستعير كل واحد من الأصلين من الآخر حكما، فأصل (غير)أن تكون وصفا، الاستثناء فيها عارض معار من(إلاَ) .

ومن أمثلة هذه الصورة من القياس إعطاء(إنْ) الشرطية حكم(لو) في الإهمال ، وإعطاء (لو) حكم (إنْ) في الجزم، إذ قيس الإهمال في (إنْ) الشرطية في نحو (فإنْ لا تراه فإنّه يراك) على الإهمال في (لو) وقيس الجزم في (لو) نحو قول الشاعر:

لوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

على الجزم في(إنْ) الشرطية .

وبسبب استواء ركني القياس في هذه الصورة من القياس في الأصالة لا يمكن طرد حكم الأصل على المقيس أصل ؛ ولهذا يتبادل الأصلان حكم كل منهما تنبيها على أصالتها معاً.

4)- قياس الأصل على الفرع .

قياس الأصل على الفرع نقيض قياس الفرع على الأصل، وهو يدل على قوة الفرع، قال ابن جني:« واعلم أنّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأمّلتَه عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشأن، وأنّه منها على أقوى بال، ألاّ ترى أنّهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو» ، ومن أمثلة هذا القياس قول ابن عصفور:« لأنّ الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل، ألا ترى أنّ الأسماء تُحْمَلُ على الحروف فتُبنى، وإن كانت الأسماء قبلها،لأنّ البناء أصل في الحروف ».

وقيل إن إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، وهي مفردة حمل على المثنى والجمع، مع أن النحاة قرّروا أنّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والمفرد أصل للمثنى والجمع، فحق الأصل الأصل، وحق الفرع الفرع .

<u>أنواع القياس:</u>

لقد نظر النحاة إلى أنواع القياس من جوانب مختلفة هذا ما يحتّم علينا أن نذكرها حسب هذه النواحي .

أولاً: ينقسم القياس بحسب الاستعمال على:

أ- القياس المطرد:« وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً» ، و قيل عنه: هو« اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطّرداً، فالمطرد لا يختلف ، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقلّ من القليل» . وقد ذكر سيبويه مثالاً له فقال:« فالبدل مطّرِدٌ في كلِّ حرف ليس من

كلامهم» . وقال:« فلمّا اطّرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه أذا كان مفرداً بمنزلته» . وقيل:« ما يراد بالقياس المطّرد هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو» .

ب- القياس الشاذ:« وهو ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا» ، أي«الخارج عن القاعدة» ، كثوب مصوون وفرس مقوود، وقال سيبويه:« ولا ينبغي لك أن تَقيس على الشاذّ المنكر في القياس، كما أنّك لا تقيس على أمس أمسك، ولا على أتقولُ أيقولُ، ولا سائر أمثلة القول» ،وقال:«وقد جاء على فعلان نحو الشكران والغفران. وقالوا: الشُّكور، كما قالوا: الجُحُود. فإنّما هذا الأقل نوادر، تُحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه» .

ت- القياس المتروك: ويسمى(المهجور) أيضا، أي الذي هجروه ، فلم يقسوا عليه، ولم يعرفه النحاة، وإنما ذكروه، وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، قال أبو علي الفارسي:«وربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين، ونحوها مضافا إلى الجميع على القياس المتروك» . وقال ابن يعيش:« وقد رجع إلى القياس مَن قال:

ثلاثُ مئينَ للملوك وفىّ بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم» .

ويستنتج من كلامه أنّ الشاعر رجع إلى القياس المتروك واستعمله في هذا البيت.

وقال ركن الدين الاستربادي:« وإذا جاوزت العشرة قلت: أحد عشر، واثنا عشر للمذكر، وإحدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث، أما الجزء الأول فقد جاء حال التركيب بحاله حال الإفراد غير أن الواحد غيّر إلى الأحد والواحدة إلى الإحدى طلباً للتخفيف في المركب، وأما الجزء الثاني أعني عشرة فقد رجع إلى القياس المهجور، وهو أنّه أنِّث للمؤنث وذكّر للمذكّر» .

ثانيا: ينقسم القياس بحسب العلة الجامعة على:

أ- **قياس العلة** : وهو: « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل» و ينقسم هذا على:

1)- قياس المساوى: وهو« حمل فرع على أصل...وحمل نظير على نظير» ، مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد، وكزيادة(إنْ) بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة، ومثّلوا لها بالبيتين :

مَنَّا الّذي هُوَ ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ وَالعانِسونَ وَمِنَّا المَرْدُ والشَّيْبُ

و

وَرَجِّ الفَتى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ على السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزيدُ .

2)- **قياس الأولى**: قيل عنه:« و يحمل الأصل على الفرع، وهو قياس الأولى» أي أن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، مثل: حمل اسم الفاعل في إضافته إلى مابعده وعمله الجر فيه وهو معرف بأل على الصفة المشبهة، قال سيبويه:« هذا الضارب الرجل شبهوه بـ(الحسن الوجه) وإن كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يَجُرُّ كما يَجُرُّ، ويَنصِبُ أيضا كما يَنصِبُ» . وقال عنه السيوطي:« ومن أمثلته: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، ك(قمتُ قياماً)، و(قاومت قواماً)» .

3)- **قياس الأدون (الأدنى)**: وهو« حمل ضد على ضد» أي أن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ومثاله النصب بـ(لم) حملا على الجزم بـ (لن) فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل . ومثال الجزم بـ(لن):« وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دونِ بابِكَ الحَلَقَة» .

ب) قياس الشبه: وهو«أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل» ، ومثاله إعراب المضارع لمشابهته لاسم الفاعل، لأنه يتخصص بعد شيوعه كما أن الاسم يتخصص بعد شيوعه، مثل: يضرب، يفيد الحاضر والمستقبل، ويتخصص للمستقبل عندما يسبق بسوف، سوف يضرب، وكذلك: رجل، تصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليها(أل) تفيد رجل بعينه.

ج) قياس الطرد: قيل فيه :«هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة» ، والإخالة هي المناسبة . كبناء ليس بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل متصرف وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرف. واختلفوا في كونه حجة، لأنهم قالوا : لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظنّ، ألا ترى أنّك لو عللت بناء(ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كلّ فعل غير متصرف، بل نعلم يقيناً أنّ(ليس) إنّما بُني لأنّ الأصل في الأفعال البناء .

ثالثا: وينقسم القياس حسب المعنى واللفظ على ضربين:

أ- **القياس المعنوي**: هو« ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها

معنوية » . كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم .

ب- **القياس اللفظي:** هو« إذا تأمّلته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه» . كحمل(ما) المصدرية على ما النافية في دخول(إنْ) على(ما) المصدرية كما دخلت على (ما) النافية للشبه اللفظي الذي بينهما،« أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق(إن) بها» .

إعداد الدكتور عمار قرفي